

February 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

A

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك

الدورة العاشرة

سانتياغو دي كومبوستيلا، أسبانيا، 5/30 – 2006/6/2

أحدث وأهم الوقائع المتعلقة بالتجارة الدولية بالمنتجات السمكية

ملخص تنفيذي

تسلط هذه الوثيقة الضوء على الحقائق والتطورات الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية والتي طرأت منذ الاجتماع الأخير للجنة الفرعية لتجارة الأسماك في عام 2004. واللجنة الفرعية مدعوة للإطلاع على المعلومات المقدمة للإسهام في الخبرات الإضافية ولتقديم المشورة بشأن الأعمال المقبلة التي يجب أن تنفذها المنظمة في مجال التجارة الدولية بالمنتجات السمكية.

المقدمة

1- تهدف هذه الوثيقة إلى إحاطة اللجنة الفرعية علماً بأهم الحقائق والتطورات فيما يتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية التي حدثت منذ الدورة التاسعة في فبراير/شباط 2004. وتتضمن الوثيقة استعراضاً موجزاً لإنتاج العالم وصادراته ووارداته من الأسماك. كما تتضمن الوثيقة ملخصاً بالوضع التجاري الراهن للسلع السمكية الرئيسية. وتتناول الوثيقة كذلك أنشطة المنظمة وسائر المنظمات الدولية في ميدان التجارة السمكية العالمية، فضلاً عن تحديث المعلومات الواردة في التقرير المقدم إلى الدورة التاسعة للجنة الفرعية.

2- ويتبين أن الإنتاج العالمي من الأسماك (المصايد الطبيعية بالإضافة إلى تربية الأحياء المائية) قد شهد نمواً ضئيلاً في فترة العامين 2002-2003 ليصل هذا الحجم إلى رقم قياسي لا سابق له بلغ 133 مليون طن في عام 2002،

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات

وإذا يطلّبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.fao.org

لينخفض قليلا في عام 2003 ليصل إلى 132.5 مليون طن. وازداد إنتاج المصايد الطبيعية بمقدار ضئيل في عام 2002 ليبلغ 93 مليون طن لكنه انخفض إلى 90.2 مليون طن في عام 2003 وهو أقل مستوى له يسجل منذ عام 1998. وتظهر الإحصاءات الأولية لعام 2004 زيادة جديدة في المصايد الطبيعية ليبلغ الإنتاج نحو 93 مليون طن بفضل زيادة الصيد من أنشوجة بيرو. وتؤكد الصين على دورها كمنتج رئيسي حيث تشير التقارير إلى إنتاج 45.6 مليون طن في عام 2003، منها 28.9 مليون طن متأتية من تربية الأحياء المائية¹.

3- وكما كان الأمر في السابق، فإن العامل الرئيسي وراء النمو في مجموع الإمدادات السمكية هو تربية الأحياء المائية التي بلغ الإنتاج منها في عام 2003 نحو 42.3 مليون طن (باستثناء النباتات المائية) أو 31.9 في المائة من مجموع الإنتاج. وقد أفضت زيادة الإنتاج من تربية الأحياء المائية إلى زيادة دور المنتجات المائية المرباة في التجارة الدولية رغم أن النصيب الحقيقي غير مؤكد نظرا للافتقار إلى التفصيلات الدقيقة للإحصاءات التجارية. ورغم النمو الشديد في إنتاج تربية الأحياء المائية، فإن معدل النمو الإجمالي في الإنتاج السمكي العالمي يبدو أنه قد انخفض عن مستويات النمو العليا التي شوهدت خلال العقود السابقة. وباستثناء الصين، فإن نصيب الفرد من الإمدادات العالمية من الأسماك في عام 2001² قد تراجع عن المستويات القصى التي تحققت في الثمانينات.

4- وزادت قيمة الصادرات العالمية من الأسماك والمنتجات السمكية بمعدل 8.6 في المائة في 2003 لتصل إلى 63.3 مليار دولار وبلغ نصيب البلدان النامية من الصادرات السمكية ما يقرب من نصفها. وساهمت بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنسبة 20 في المائة من مجموع قيمة الصادرات. واستأثرت البلدان النامية بمعظم الواردات ليصل نصيبها إلى 82 في المائة من مجموع قيمة الواردات من المنتجات السمكية في عام 2003 (لكن 65 في المائة مما يعادلها من الوزن الحي). وكانت اليابان أكبر البلدان استيرادا للمنتجات السمكية حيث استأثرت بنحو 18 في المائة من مجموع الواردات، لكن نصيبها آخذ في التضاؤل. أما الاتحاد الأوروبي، فقد ازداد اعتماده على الواردات، ذلك لكونه السوق الأكبر للواردات السمكية (40 في المائة إذا ما أخذ الاتحاد كمجموعة)³. واحتلت الولايات المتحدة، التي كانت الدولة الرابعة في العالم، من حيث الصادرات السمكية في عام 2003، كانت أيضا تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الواردات (17 في المائة) رقما قياسيا جديدا من حيث نصيب الفرد من استهلاك الأطعمة البحرية، في عام 2004.

5- ومنذ عدة سنوات، يتم تسويق نسبة مماثلة قدرها 37 في المائة من الإنتاج العالمي من الأسماك، على النطاق الدولي (بما يعادلها من الوزن الحي). ففي عام 2002، أصبحت الصين أكبر المصدرين إذ تجاوزت تايلند لأول مرة

¹ ومن جهة أخرى، هناك احتمال بوجود مبالغة في تقديرات الحجم المطلق لإنتاج الصين من المصايد الطبيعية ومن تربية الأحياء المائية، لاسيما نموها منذ أوائل التسعينات.

² عام 2001 هو أحدث عام تتوفر عنه بيانات المنظمة عن الاستهلاك.

³ دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرون (التجارة البيئية مدرجة). وإذا ما استثنيت التجارة البيئية، فإن نسبة واردات البلدان الخمسة والعشرين من الواردات العالمية تصبح 22 في المائة.

وهي ترسخ موقعها منذ عام 2003. ووصلت الصين، كبلد مستورد، إلى المركز الثامن. وتستورد الصين المواد الأولية للتصنيع ومن ثم لإعادة التصدير، وأيضا للاستهلاك المحلي. وتجدر الإشارة إلى النمو السريع في صادرات فييت نام التي تحتل الآن المرتبة الثامنة في العالم من حيث حجم الصادرات. وتظهر الأرقام الأولية لعام 2004 نموا جديدا في التجارة العالمية بالأسماك لتصل إلى 67 مليار دولار (الصادرات).

6- وبلغ صافي عائدات صادرات الأسماك التي حصلت عليها البلدان النامية ما مقداره 18.3 مليار دولار في عام 2003 وهو ما يزيد عن الإجمالي الصافي للسلع الغذائية الأخرى المسوقة. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن تجارة الأسماك تمثل مصدرا مهما لحصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الدور المهم للقطاع في توليد الدخل وفي فرص العمالة والأمن الغذائي. وبالنسبة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، بمفردها، فإن صافي عائداتها من الصادرات ارتفع إلى 8.6 مليار دولار في عام 2003.

7- ومن بين القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية بالمنتجات السمكية في عام 2004 و2005 ما يلي: استخدام معدات جديدة للتوسيم والمتابعة في الأسواق الرئيسية، المنازعات التجارية بين البلدان المستوردة والمصدرة فيما يتعلق بالإغراق المزعوم لمنتجات تربية الأحياء المائية ومساعدات الدعم في مجال الإنتاج؛ التوسيم الإيكولوجي وتطبيق توجيهات المنظمة فيما يتعلق بالتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المتأتية من المصايد البحرية الطبيعية؛ وتزايد اهتمام الرأي العام وقطاع التجزئة حيال الاستغلال المفرط لأرصدة سمكية معينة، والصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم، وتربية الأحياء المائية العضوية، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وتوسيع المناطق التجارية الإقليمية والاتفاقات التجارية الجديدة والثنائية، بما في ذلك المفاوضات بين مجموعة بلدان دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي.

السلع الرئيسية

8- لا يزال الإربيان يمثل أهم السلع من حيث القيمة، إذ يشكل نحو 18 في المائة من إجمالي قيمة المنتجات السمكية المسوقة دوليا (2003). وزاد حجم الصادرات في عام 2004 بفضل زيادة الإمدادات والأسعار شديدة التنافس التي حافظت على الطلب، لكن انخفاض الأسعار أدى إلى تضائل قيمة الواردات في العديد من الأسواق. وازدادت قليلا كمية الإنتاج من الأسماك المرباة في عام 2002 (+4.2 في المائة) لكن تحققت قفزة ضخمة في عام 2003 ليصل حجم الإنتاج إلى رقم قياسي جديد بلغ 1.8 مليون طن (+28.4 في المائة). كذلك زادت كمية إنتاج المصايد الطبيعية من الأربيان في عامي 2002 و2003 حيث تحقق رقم قياسي جديد بلغ 3.5 مليون طن. وزادت أسعار الأربيان العالمية في عام 2005، لكن حجم الواردات شهد بعض الانخفاض كما تشير التقارير.

9- وعززت الولايات المتحدة دورها كأكبر مستورد للأربيان، حيث حققت زيادة مطردة في كميات الواردات في عامي 2003-2004. وتشير التقديرات الحالية إلى أن الولايات المتحدة تعتمد على الواردات بما يقرب من 90 في المائة من

استهلاكها من الأربيان. فالأسعار شديدة التنافسية للأربيان المستورد حدا بمجموعات الصيادين الأمريكيين إلى المطالبة باتخاذ إجراءات ضد الإغراق، وهي الإجراءات التي نفذت في وقت لاحق في الولايات المتحدة ضد بعض البلدان المصدرة. لكن تلك الإجراءات لم تحل دون زيادة واردات الأربيان لكنها أثرت سلبا على كمية ونصيب الواردات من الجهات المصدرة المعنية. وتظهر التقديرات الأولية لواردات الولايات المتحدة لعام 2005 عدم حدوث تغييرات مهمة عما كان هو الحال في عام 2004. ومع أن واردات اليابان من الأربيان غير المعالج قد شهدت ركودا لكن دونما تغيير أساسي منذ عام 1998، فإن زيادة الواردات من الأربيان المعالج وذي القيمة المضافة قد أدت إلى زيادة الاستهلاك الإجمالي من الأربيان. وفي حين أن الحجم الإجمالي لواردات اليابان من الأربيان في عام 2004 زاد بمقدار ضئيل، وأن القيمة انخفضت نوعا ما، فإن الواردات في عام 2005 تراجعت من حيث القيمة والكمية.

10- وبلغت نسبة أسماك القاع نحو 11 في المائة من مجموع الصادرات السمكية في عام 2003. فالإمدادات الوافية في عام 2004 أبقت على الأسعار لمعظم شرائح المنتجات مستقرة وزادت كميات الصادرات إلى معظم الأسواق الرئيسية. وأدى انخفاض حجم المصيد من العديد من أصناف أسماك القاع في عام 2005 إلى ارتفاع أسعارها. وتتميز أسواق أسماك القاع بشدة ارتفاع درجة الإحلال فيما بين مختلف أصنافها وإن التوسع في تصنيع المواد الخام المستوردة لإعادة تصديرها، خصوصا في الصين وفيت نام، لا تزال تؤثر في التجارة العالمية بهذه السلعة. قد عجل الاهتمام إزاء استدامة العديد من أرصدة أسماك القاع المهمة في احتياج هذه الصناعة إلى البحث عن مصادر بديلة للمواد الخام. بالإضافة إلى أصناف أسماك القاع التقليدية، فإن أسواق الشرائح الطرية يتم تزويدها بصورة متزايدة بأصناف جديدة مثل التلابيا والسلك القطي والفرخ النيلي حيث أن النوعين الأولين يتم تربيتهما. كذلك فإن طرح القدر المربى حديثا في الأسواق الطازجة الأوروبية يعد مثلا آخر للدور المتنامي لإنتاج تربية الأحياء المائية وتأثيرها في إمدادات أسماك القاع العالمية.

11- وبلغ نصيب التونة من إجمالي الصادرات السمكية في عام 2003 نحو 8.2 في المائة. وكان إجمالي المصيد من التونة في 2002 و2003 يمثل تغييرا في الاتجاه الذي ساد في العامين السابقين. حيث أن الأسعار في الأسواق الرئيسية بدأت تعكس التقلبات المتكررة في المصيد والإمدادات. وتراجعت حصيلة مصيد التونة في 2004 و2005 مرة أخرى الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار. ففي عام 2005 ورغم ارتفاع الأسعار، فإن زيادة تكاليف الوقود جعلت هوامش العاملين في مراكب الصيد تخضع للضغط. ولا تزال اليابان المستورد الرئيسي للتونة الطازجة المجمدة منها والمبردة للاستهلاك المباشر، في حين أن تايلند تعد أكبر مستورد للتونة المجمدة للتعليب وإعادة التصدير. كذلك تحتل تايلند الريادة في العالم كمصدر للتونة المعلبة. وما انفكت واردات صناعات تعليب التونة في أوروبا تزداد وتأخذ حصتها من مجموع التونة المجمدة.

12- وتمثل التعريفات على الواردات من التونة قضية مهمة للمستوردين والمصدرين، على السواء، بما في ذلك منح إمكانات تفضيلية بشأن منتجات المنشأ في بلدان معينة. فهذه البلدان التي تتمتع بمزايا تفضيلية اليوم هي المعنية إزاء إمكانية فقدان مبيعاتها وتقليص النشاط الاقتصادي الناجم عن الاستنزاف المستمر للتفضيليات التعريفية في حين أن المنتجين الآخرين يطالبون بتخفيض التعريفات بوجه عام. والجدير بالإشارة إليه أيضا هو إلغاء الاتحاد الأوروبي في عام

2005 لتفضيلاته المعطاة لمنتجي التونة في بعض البلدان التي تكافح إنتاج المخدرات والتجارة بها وفقا لتقرير الجهاز الاستثنائي التابع لمنظمة التجارة العالمية. وسوف يطبق نظام التفضيليات الجديد المعمم للاتحاد الأوروبي اعتبارا من 2006/1/1.

13- وازداد بشدة خلال العقود الأخيرة نصيب السلمون في التجارة العالمية. وهذا يرجع أساسا إلى أن تربية الأحياء المائية في أوروبا الشمالية وفي أمريكا الشمالية والجنوبية قد إزدادت بنسبة 10 في المائة في 2003. ولاتزال إمدادات السلمون من تربية الأحياء المائية تنمو لكن التغيرات الكبيرة في الكميات من عام إلى آخر تسبب تقلبات في الأسعار واضطرابات في الأسواق الأمر الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى تدخلات سياسية. وتميزت أسواق السلمون الأطلسي في أوروبا بمنازعات بين الاتحاد الأوروبي والنرويج وهي المنازعات التي لم تتم تسويتها بشكل نهائي⁴. ومما تجدر الإشارة إليه أيضا هو زيادة كميات ونصيب الإمدادات التي تمثلها شرائح السلمون وبصورة خاصة الشرائح والأجزاء المستوردة من شيلي والنمو الشديد في السوق الروسية للسلمون والتروتا.

14- وبلغ نصيب رأسيات الأرجل في التجارة السمكية العالمية 4.5 في المائة في 2003. وتعد تايلند أكبر البلدان المصدرة للحبار والصيدج تليها أسبانيا والصين. كذلك فإن المغرب تعد البلد الرئيسي المصدر للأخطبوط. وإن أسبانيا وإيطاليا واليابان هي أكبر البلدان المستوردة لتلك السلعة. ويلاحظ أن المصيد الإجمالي من رأسيات الأرجل مستقر نسبيا في حدود 3.5 مليون طن وإن كانت التركيبة فيما بين الأصناف الرئيسية الثلاثة وأسعارها قد تظهر بعض التغيرات المهمة من سنة إلى أخرى. وقد تميزت سوق الأخطبوط بصورة خاصة بالمزيد من الممارسات الإدارية التقليدية الأمر الذي قلص في الإنتاج ورفع في الأسعار.

15- وإزدادت الصادرات من المسحوق السمكي في 2004 فوق مستواها في عام 2003 الذي بلغ 3.4 مليون طن (وزن المنتجات) وذلك بفضل زيادة كميات الإنزال والارتفاع في إنتاج المسحوق السمكي العالمي. وتشير الأرقام الأولية لعام 2005 إلى انخفاض في حصيد المصيد من أصناف السطح الصغيرة في البلدان المنتجة الرئيسية وإلى بعض التراجع في الإنتاج من المسحوق السمكي، لكن مع زيادة في مستويات الأسعار. والطلب من قطاع تربية الأحياء المائية قوي. وإن ارتفاع واردات الصين على وجه الخصوص لايزال يؤثر في الأسعار العالمية.

16- وتشهد أسعار زيت السمك بوجه عام تقلبات أكثر من تقلبات أسعار المسحوق السمكي. وظلت هذه الأسعار تزداد طوال معظم 2004 و2005 بسبب تراجع الإنتاج واشتداد الطلب. وكان الطلب من جانب منتجي السلمونيد على وجه الخصوص قويا. وقد شجع القلق حيال الاحتياجات العلفية في الأجل الطويل من جانب قطاع تربية الأحياء المائية المتنامي على استنباط مركبات علفية جديدة ذات محتوى أقل من مسحوق الزيوت السمكية ومحتوى نباتي أعلى.

4 فرض الاتحاد الأوروبي، من طرف واحد، حدودا دنيا لأسعار الواردات، من السلمون النرويجي.

المعونة الغذائية السمكية

17- انخفض استخدام الأسماك في المعونة الغذائية إلى أقل مستوى له في عام 2004 بعد أن شهد بعض الاستقرار في الفترات السابقة وإن كان ذلك على مستويات منخفضة. ففي عام 2004، بلغت شحنات برنامج الأغذية العالمي نحو 4 200 طن من الأسماك مقابل 20 300 طن منذ عشر سنوات مضت. ولاتزال الأسماك المعلبة السلعة الرئيسية وإن تكن الكميات قد انخفضت بأكثر من 50 في المائة عن عام 2003. وتعد اليابان والنرويج وكندا الجهات المانحة الوحيدة التي لا تزال تقدم الأسماك كمعونة غذائية. ولا يزال استغلال البلدان النامية شبه معدوم كمصدر للأسماك للمعونة الغذائية.

الجدول 1: الشحنات السنوية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي كأسماك ومنتجات سمكية، بحسب سنوات الشحن، في الفترة 1992-2004 (بحسب السلعة، بالطن)

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | |
|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|------------------------|
| 3 939 | 8 021 | 7 401 | 8 162 | 6 628 | 11 345 | 9 094 | 12 794 | 12 495 | 12 022 | 14 281 | 16 263 | 14 828 | الأسماك المعلبة |
| 0 | 0 | 1 088 | 0 | 567 | 180 | 114 | 71 | 223 | 150 | 1 038 | 492 | 965 | الأسماك المجففة |
| 229 | 353 | 494 | 0 | 1 846 | 1 014 | 5 185 | 5 636 | 9 098 | 3 110 | 4 804 | 8 754 | 7 338 | دهون الطعام من الأسماك |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 47 | 47 | 0 | 0 | 0 | صلصة السمك |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 | 150 | 200 | 411 | السمك القديد |
| 4 168 | 8 374 | 8 983 | 8 162 | 9 042 | 12 539 | 14 392 | 18 501 | 21 963 | 15 328 | 20 273 | 25 709 | 23 541 | المجموع |

الجدول 2: مشتريات * برنامج الأغذية العالمي من الأسماك والمنتجات السمكية، في سنوات مختارة (بحسب البلدان المانحة، بالطن)

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1995 | 1992 | 1986 | |
|-------|-------|-------|--------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------------------------|
| 1 747 | 2 089 | 2 447 | 2 455 | 3 703 | 4 813 | 5 515 | 11 915 | 11 160 | 10 021 | 11 628 | النرويج |
| 1 129 | 1 496 | 1 393 | 2 211 | 1 182 | 2 728 | 3 208 | 2 199 | 2 781 | 4 336 | 3 506 | كندا |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 311 | 688 | 2 000 | 2 218 | 2 517 | ألمانيا |
| 1 620 | 4 684 | 2 669 | 4 413 | 0 | 1 464 | 4 125 | 4 733 | 3 485 | 3 460 | 3 489 | اليابان |
| 4 501 | 8 298 | 6 544 | 10 250 | 4 885 | 9 630 | 13 408 | 19 611 | 19 590 | 20 835 | 22 860 | المجموع (بما في ذلك البلدان الأخرى) |

* أرقام ما قبل 2001 لا تصلح للمقارنة مع المستويات الأخيرة، ذلك لأنها تمثل تعهدات وليست مشتريات فعلية ومساهمات عينية.

أنشطة المنظمة فيما يتعلق بالتجارة الدولية بالأسمك

18- شهدت فترة العامين الماضيين توحيد أنشطة شبكة معلومات الأسماك التي تشمل الإدارات الإقليمية لمعلومات الأسماك والتي كانت المنظمة قد أنشأتها أساسا لكنها الآن تعمل كمنظمات مستقلة بصفة دولية أو حكومية دولية. وبالإضافة إلى الأنشطة العادية والمتمثلة في جمع المعلومات المتعلقة بالأسعار والتسويق والنواحي الفنية وتحليلها وتوزيعها، فإن بعض مجالات العمل التي نفذت في الفترات المالية السابقة كانت على النحو التالي:

- إيفوفاش وتركزت على سلامة الأغذية وتتبعها والقضايا التجارية وتربية الأحياء المائية والمسوحات الصناعية؛
- انفوسا (شبكة معلومات الأسماك في إقليم الجنوب الأفريقي، والمكتب الإقليمي الفرعي لأنفوبيش) التي نفذت عددا من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية فيما يتعلق بنظم ضمان الجودة والتسويق والاستثمار واستكملت إنشاء شبكة قطرية لموظفي الاتصال؛
- انفوفيش التي ركزت على سلامة الأغذية والوسائل المخبرية والقيمة المضافة وتنويع الأسواق وتنظيم الملتقيات الصناعية العالمية فيما يتعلق بالتونة وتربية الأحياء المائية العضوية ونفذت هذه الملتقيات بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة؛
- انفوبيش التي نفذت أنشطة تتعلق ببناء القدرات في مجالات سلامة الأغذية والوصول إلى الأسواق وشاركت في تعزيز برنامج تعزيز الشروط الصحية للمنتجات السمكية في بلدان دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.
- انفوسكا، وقد كثفت أعمالها فيما يتعلق بالإنتاج وتسويق التلابيا والقضايا الأساسية ومجتمعات المصيد الصغيرة؛
- انفوسمك، التي نفذت عددا من حلقات العمل والدورات التدريبية حول التتبع وسلامة الأغذية ونوعيتها لفائدة صناعات المصيد الإقليمية؛
- انفوبو، التي ساعدت حكومة الصين في القضايا المتعلقة بسياسات تجارة الأسماك بما في ذلك إعانات دعم المصيد في مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛
- جلوفيفيش، التي تواصل دورها التنسيقي في الأنشطة المشتركة للشبكة وهي جزء لا يتجزأ من شبكة معلومات الأسماك.

19- وواصلت المنظمة أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات فيما يتصل بالتجارة الدولية بالأسماك وسلامة الأغذية لفائدة البلدان النامية وبلدان التحول سواء فيما يتصل بالمفاوضات الراهنة في إطار منظمة التجارة العالمية أو في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية في المستقبل. وفي فترة العامين، تم تنظيم عدد من حلقات العمل الإقليمية حول قضايا تتعلق بتجارة الأسماك، وذلك بالتعاون مع شبكة معلومات الأسماك ومنظمات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والمفوضية الأوروبية وأمانة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وأمانة الكومنولث والاتحادات المحلية للصناعات السمكية والمنظمات غير الحكومية.

20- ونفذت المنظمة دراسات تتعلق بأسباب احتجاز ورفض الأسماك والمنتجات السمكية على الحدود في الأسواق الرئيسية. وواصلت إعداد الدراسات حول تطوير عدد من الأسماء المشتركة للأصناف السمكية في البلدان الأعضاء حتى يتيسر تسهيل تحديث وتطبيق مواصفات الدستور الغذائي وممارسات التوسيم العادلة. وعقدت المنظمة مشاورات خبراء حول البايوتكسينات لدعم أعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية.

أنشطة منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات السمكية

21- استمرت طوال عامي 2004 و2005 المفاوضات حول جدول الأعمال الإنمائية لمؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية رغم أنه تعذر الوفاء ببعض المواعيد الزمنية بسبب الافتقار إلى توافق الآراء فيما بين الأعضاء. وفيما يتصل بالقضايا الرئيسية ذات العلاقة بمصايد الأسماك، وهي زيادة إمكانات الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات غير الزراعية وتقليص إعانات الدعم لمصايد الأسماك، فإن عددا من الاقتراحات قد تم تقديمها. وتم التوصل في يوليو/تموز عام 2004 إلى اتفاق حول مجموعة من الاتفاقات الإطارية بشأن المفاوضات. وأعدت المنظمة نشرات إعلامية ووثائق أساسية قدمت إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في ديسمبر/كانون الأول 2005 وشملت أيضا قضايا مصايد الأسماك.

22- واستعدادا لمؤتمر هونغ كونغ أعدت المنظمة دراسة تتعلق بالتعريفات الجمركية على الواردات من الأسماك والمنتجات السمكية. وتشير هذه الدراسة إلى أن متوسط التعريفات المطبقة على الأغذية البحرية في كل بلد من البلدان 169 التي شملتها الدراسة (143 عضوا من مجموع الـ 148 عضوا في منظمة التجارة العالمية) إنما تتراوح بين الصفر و30 في المائة. وإذا ما تم ترجيح هذه النسبة بالحجم الاقتصادي للبلدان المستوردة وباستبعاد الأفضليات، فإن المتوسط العالمي يتراوح بين 8 و10 في المائة. وبخصوص البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فإن مجرد 60 في المائة من التعريفات على الأغذية البحرية هي ملزمة أي أنها تخضع للحدود العليا التي يتم التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية. وتتراوح متوسطات تعريفات هذه الحدود بخصوص الأسماك والمنتجات السمكية بين صفر و60 في المائة. ويشار إلى أن التعريفات على الأسماك والمنتجات السمكية تتجاوز التعريفات على السلع الصناعية. وهذا هو الحال بوجه خاص في التعريفات المطبقة. أما التعريفات التفضيلية فهي تزداد أهمية في العديد من البلدان لكن بعض البلدان الغنية تفرض تعريفات منخفضة على جميع الموردين وهذا يقلل التأثير العام للأفضليات. والتعريفات التفضيلية في الاتحاد الأوروبي واليابان وبعض البلدان النامية لا تزال مهمة. ولدى البلدان الفقيرة في المتوسط تعريفات عالية وإن نطاق التعريفات الملزم أقل مما هو عليه الحال في البلدان الغنية.

23- وقد كان للإعلان الذي أقره المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ انعكاسات مهمة على مصايد الأسماك. فتعريفات الاستيراد المفروضة على السلع غير الزراعية والتي تشمل الأسماك والمنتجات السمكية سوف يتم تقليصها باستخدام المعادلة السويسرية التي تنص على تطبيق أقل من المعاملة الكاملة بالمثل في تخفيض الالتزامات بشأن البلدان النامية. أما المعاملات والتخفيضات الدقيقة فسوف تتقرر في عام 2006. ومن جهة أخرى، فإن المصدرين من البلدان النامية سوف

يستفيدون من تخفيض أو إلغاء التعريفات القسوى والتعريفات العالية والتعريفات التصاعدية خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات ذات المحتوى التصديري إليها. وبخصوص المنتجات السمكية، فإن هذا يمكن أن تكون له انعكاسات على مصدري المنتجات ذات القيمة المضافة رغم أن البلدان التي تتمتع بمعاملة تفضيلية في الوقت الراهن سوف ترى أن مزاياها قد تنتقل في المستقبل.

24- ويدعو الإعلان الوزاري الدول الأعضاء إلى تعزيز نظمها فيما يتعلق بإعانات دعم مصايد الأسماك بما في ذلك تحديد ومنع إعانات الدعم التي تسهم في تجاوز القدرات والإفراط في الصيد. كذلك فإن المعاملة الخاصة والتفضيلية على نحو ملائم وفعال يجب أن تشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من المفاوضات مع إلقاء الضوء على الاهتمامات المتعلقة بأهمية هذا القطاع في الحد من الفقر وفي سبل المعيشة والأمن الغذائي. ويربط نص الإعلان لأول مرة وبصورة واضحة بين إعانات الدعم والإفراط في القدرات والمغالة في الصيد ويقر بالحاجة إلى معالجة هذه العلاقة.

25- بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، فقد أصبحت جميع بلدان الصيد الرئيسية والبلدان المستوردة والمصدرة للأسماك أعضاء في تلك المنظمة باستثناء الاتحاد الروسي وفيت نام. وهذان البلدان الأخيران هما مراقبان في منظمة التجارة العالمية وهما قيد التفاوض بهدف أن يصبحا عضوين كاملين. والعضوية في المنظمة هي شرط أساسي للانضمام إلى آلية تسوية المنازعات.

26- وبالتوازي مع زيادة عضوية منظمة التجارة العالمية، فإن عددا من الاتفاقات التجارية الثنائية ذات العلاقة القوية بتجارة الأسماك قد دخلت حيز التنفيذ. وأن التأثير الكامل وطويل الأجل لمثل هذه الاتفاقات الثنائية والاتفاقات التجارية الإقليمية أو البديلة عن الاتفاقات العريضة المتعددة الأطراف سوف يبدو للعيان. وإحدى الاتفاقات التجارية ذات الأهمية الملحوظة للتجارة بالأسماك والمنتجات السمكية هي تلك التي يجري التفاوض بشأنها على المستوى الإقليمي بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه المفاوضات إلى الوصول إلى اتفاقات إقليمية أو اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والأقاليم الستة⁵ المختلفة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وجعلها مطبقة بدءا من يناير/ كانون الثاني 2008. وسوف تحل هذه الاتفاقات محل اتفاقية كوتونو الراهنة التي تتمتع بإعفاء منظمة التجارة العالمية فقط حتى نهاية عام 2007، ذلك لأنها تنطلق من نفس المبادئ العامة لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بعدم التمييز (البلدان النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي تستفيد من المعاملة التفضيلية أكثر من معظم البلدان النامية الأخرى). وبخصوص مصايد الأسماك في هذه الاتفاقيات، فإن التركيز ينصب على إنتاج التونة والوصول إلى أسواقها حيث تستفيد بلدان هذه المجموعة حاليا من تفضيلات مهمة؛ وعلى قواعد المنشأ التي تحابي أساطيل الاتحاد الأوروبي ومستثمريه. وعلى اتفاقات الوصول إلى المصايد حيث يمكن لهيكل المدفوعات الراهن أن يتم الطعن فيه في إطار بعض القواعد الجديدة المقترحة لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإعانات دعم مصايد الأسماك.

⁵ أفريقيا الغربية وأفريقيا الوسطى وأفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.

الإجراءات التي يقترح أن تقوم بها اللجنة الفرعية

27- إن اللجنة الفرعية مدعوة للإطلاع على المعلومات الواردة في الوثيقة والإسهام في تقديم الخبرات الإضافية. كذلك فإن اللجنة مدعوة لتقديم توجيهات بشأن أعمال المنظمة في المستقبل في مجال التجارة الدولية بالمنتجات السمكية خصوصا فيما يتعلق بما يلي: تمكين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول، من أن تساهم على نحو أكثر فعالية في هذه التجارة؛ وضرورة رصد تشجيع استخدام المنتجات السمكية في المعونة الغذائية؛ ودور المنظمة في بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية بما في ذلك الاحتياجات والمصادر الممكنة للمساعدات الفنية والمالية لتلبية ضمانات الجودة واشتراطات إمكانية التتبع فضلا عن قدرتها في المشاركة بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. كذلك قد تود اللجنة الفرعية التعقيب على التعاون بين المنظمة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمسائل تجارة الأسماك، فضلا عن التعاون مع سائر المنظمات ذات العلاقة. كما أن اللجنة الفرعية مدعوة للتعقيب على خبراتها فيما يتعلق بشبكة معلومات الأسماك.